



## نحو حكم محلي صديق للنساء

إشراف:

مركز القدس للدراسات السياسية

إعداد:

وفاء عمّارة

تموز 2017

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لمركز القدس للدراسات السياسية، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة المركز خطياً.

## مركز القدس للدراسات السياسية

مكتب عمّان

ص. ب: 213566 عمّان 11121 الأردن

هاتف: +962 6 5633080 فاكس: +962 6 5674868

البريد الإلكتروني: [amman@alqudscenter.org](mailto:amman@alqudscenter.org)

مكتب بيروت

ص. ب: 6684 - 113

هاتف: +961 1306036 محمول: +961 76768962

البريد الإلكتروني: [beirut@alqudscenter.org](mailto:beirut@alqudscenter.org)

الموقع الإلكتروني: [www.alqudscenter.org](http://www.alqudscenter.org)

الإخراج الفني:

محمد مجاهد

---

## قائمة المحتويات

---

5.....	المقدمة
7.....	الحكم المحلي في الأردن ومشاركة المرأة فيه
11.....	السياق الراهن لمساواة النوع الاجتماعي ومشكلاته
13.....	الموازنات والسياسات العامة لمجالس المحافظة
16.....	الحكم المحلي: المطلوب عمله
24.....	الاستنتاجات والتوصيات
27.....	المراجع



## المقدمة

تحتاج المسائل المتعلقة بالشأن العام إلى معالجة مستمرة لضمان صلاحها خدمة لأفراد المجتمع نساء ورجالا، صغارا وكبارا؛ من الأرصفة والشوارع، إلى المياه والكهرباء والصرف الصحي، إلى التعليم والرعاية الصحية والبيئة، إلى إدارة النفايات والموازانات العامة والأمن وإدارة الحكم وغيرها. هذه المسائل جميعها تتعلق بالشأن العام (عموم أفراد المجتمع)، وتمثل الحاجة إلى معالجة مستمرة لها قضية طبيعية لا غبار عليها، لأن احتياجات أفراد المجتمع متغيرة باستمرار. فاحتياجات المرأة والشباب والأطفال اليوم تختلف عن احتياجاتهم قبل 50 سنة مضت؛ الأرصفة والشوارع والحدائق العامة (مثلا) التي كنا نحتاجها في سبعينيات القرن الماضي، تختلف عن تلك التي نحتاجها اليوم، إن كان من حيث السعة والجودة أو من حيث الامتداد والانتشار، كذلك الحال فيما يتعلق بالمدارس والمناهج والنظام التعليمي، وما يتعلق بتلوث الهواء والتربة وصولا إلى ما يتعلق بالمباني العامة ومدى استجابتها لاحتياجات المرأة مثلا أو الشباب وكبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

صلاحية هذه الخدمات الأساسية العامة، تعتمد على الطريقة التي يتبعها القائمون عليها في تصميمها والتخطيط لها والموازانات المخصصة لها وآليات إيصالها لأفراد المجتمع خدمة لمصالحهم. وبما أن احتياجات أفراد المجتمع في تطور مستمر، فلا بد من تطوير هذه الطرق لتستجيب لتطور الاحتياجات، فلا يمكننا الادعاء بأن الطريقة المعتمدة لعمل النظام الصحي والتعامل معه قبل 50 سنة ما زالت صالحة اليوم دون حاجة إلى تعديل وتطوير.

ولكل مسألة من مسائل الشأن العام، أو لكل واحدة من هذه الخدمات العامة، طريقة معتمدة لعملها والتعامل معها؛ وهذا ما نطلق عليه مصطلح سياسة. إن المقصود بالسياسة، في أوسع وأبسط تعريفاتها، أنها الطريقة المعتمدة لعمل شيء ما بما يضمن تحقيق المصلحة منه، فنلاحظ بأن هناك سياسة للصحة (أي طريقة معتمدة للتعامل مع الصحة والرعاية الصحية بما يكفل صلاحها)، وسياسة للبيئة، وأخرى للثقافة والاقتصاد، وسياسة لعمل الوزارات، وسياسة داخلية، وسياسة خارجية وصولا إلى سياسة الحكم في الدولة.

وبما أن هذه السياسات تتعلق بالشأن العام، فيطلق عليها مصطلح سياسات عامة (مقابل السياسات الخاصة كتلك المتعلقة بسياسة فرد في علاقاته الاجتماعية أو سياسة شركة تجارية في تعاملها مع زبائنها). لذلك تحتل السياسة العامة مكانة عالية فيما يخص الشأن العام، فهي محور حديث الناس والإعلام والحكومة لأنها تؤثر بشكل مباشر في قدرة أفراد المجتمع على تحقيق مصالحهم على المستوى المادي والمعنوي. وهذا يفسر أهمية

المطالبة بمشاركة واسعة من أفراد المجتمع في عملية صنع القرار حول السياسات المختلفة التي تمس مجتمعهم، لأن واضح السياسة العامة قد يغفل عن الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لفئة من أفراد المجتمع أو يفترض عدم وجودها ما لم تعمل هذه الفئة على المشاركة في صنع القرار في مجتمعها لإيصال صوتها وشرح احتياجاتها وضمان تلبيةها.

السياسات العامة في الأردن بحاجة إلى تحسين وتطوير وخاصة فيما يتعلق بالمرأة، فالكثير من هذه السياسات لم تراعى في تصميمها الاحتياجات الخاصة بها، من الصحة والمواصلات العامة، إلى القضاء مروراً بالتعليم وغيرها. وهناك فجوات على المستوى العملي في السياسات المتبعة لهذه الخدمات تتعلق بمسائل كسهولة الوصول إليها والأمان الذي تتمتع به، وهناك فجوات على المستوى الإنشائي تتعلق بمسائل كمواقع الحمامات وغرف خاصة للرضاعة والأطفال، أو حتى إمكانية تجهيز حضانة في المباني العامة. إن استمرار وجود فجوات في القوانين والموازنات لا تراعي الاحتياجات الخاصة بالمرأة، ينعكس سلباً على قدرة المرأة الأردنية تحرير طاقاتها وتحقيق طموحاتها، كما ينعكس سلباً على التزام الأردن بحقوق المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضدها.

#### هناك أسئلة أساسية يمكننا طرحها لمعرفة السياسات المتبعة:

1. ما المشكلة (أو المشكلات) التي وُضعت السياسة لمعالجتها (أي ما الهدف منها)؟
2. ما أسباب ونتائج المشكلة؟
3. هل تعالج السياسة أسباب المشكلة أم أنها تعمل فقط على التخفيف من آثار بعض نتائجها؟
4. من يدعم ومن يعارض هذه السياسة؟ ولماذا؟
5. ما إيجابيات وسلبيات هذه السياسة؟
6. ما فرص تطبيقها؟
7. هل هناك بدائل لها؟

لقد صُمِّمت هذا الورقة الإرشادية لرفد المرأة التي تسعى لأن يكون لها دور في صنع القرار السياسي، المرأة التي تسعى للمشاركة في رسم السياسات والتأثير فيها خدمة للمرأة والأردن ككل، وتستهدف بشكل خاص المرأة التي تستعد لخوض انتخابات مجالس المحافظات في دورتها الأولى القادمة.

تبدأ الورقة باستعراض المحطات الرئيسية لمسيرة الحياة السياسية في الأردن ودور المرأة فيها. يلي هذه الخلفية التاريخية الموجزة، مناقشة السياق الراهن لمساواة النوع الاجتماعي<sup>(1)</sup> والمشكلات المرافقة لذلك، مع التركيز على القوانين والموازنات العامة التي تعمق التمييز ضد المرأة، مع توضيح الأسباب وراء ضرورة تعديلها، واقتراح كيف يمكن معالجتها.

هذا وتقدم هذه الورقة مقترحات للدور الذي من الممكن أن تلعبه المرشحات لمجالس المحافظات في سبيل تعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي فيما تضطلع به من دور في مجالس المحافظات بالتركيز على الآثار المتعلقة بالقوانين والتشريعات المميزة ضد المرأة، وصياغة وتصميم موازنات عامة وسياسات إجرائية مراعية ومستجيبة لمفاهيم وممارسات النوع الاجتماعي. وتختتم هذه الورقة بمجموعة من التوصيات المقترحة التي يمكن للمرشحات تضمينها في بيانات الحملات الانتخابية وكيف يمكن تخطيط هذه الحملات.

## الحكم المحلي في الأردن ومشاركة المرأة فيه

خلال التطور التاريخي للحياة السياسية في الأردن، كان للمرأة مشاركة واضحة منذ عقد الخمسينيات. وقد كان نضال المرأة في سبيل حقوقها طويلاً وشاقاً، ومرّ بمراحل مفصلية كان أهمها في عام 1974، عندما حصلت على حقها القانوني لا في التصويت فحسب بل وفي الترشح للانتخابات البرلمانية. وفي عام 1982 حصلت المرأة على حق التصويت والترشح في الانتخابات البلدية لعضوية المجالس البلدية والقروية، علماً بأنها لم تمارس هذا الحق في البلديات<sup>(2)</sup> على نطاق واسع إلا في وقت لاحق. ويذكر أنه قد عُيِّنت امرأة واحدة في أمانة العاصمة في العام 1980، وفي العام 1986 ترشحت امرأة واحدة لعضوية مجلس بلدية السلط ولم يحالفها الحظ.

«7% فقط من المناصب العليا تشغلها نساء».

وزارة تطوير القطاع العام، 2015

وبهدف تشجيع المشاركة السياسية للمرأة في مجال العمل البلدي، وبناء على مبادرة سمو الأميرة بسمة بنت طلال رئيسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وافق مجلس الوزراء على تعيين 99 امرأة في

(1) النوع الاجتماعي هو مجموعة الأدوار والمهام التي تعطى للرجل والمرأة داخل المجتمع، وهو بهذا يختلف عن الجنس المعتمد على الطبيعة الجسدية.

(2) نظام بركات، واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، 2016.

عضوية اللجان البلدية في أنحاء المملكة عام 1995، وكان لذلك أكبر الأثر في تشجيع النساء على الترشح للانتخابات البلدية التي جرت في العام نفسه، إذ تقدّمت للانتخابات 19 امرأة فاز منهن عشر مترشحات، تسع عضوات مجالس بلدية، ورئيسة لبلدية الوهادنة في محافظة عجلون، وتم لاحقاً تعيين.

وفي العام 1999، ترشحت للانتخابات البلدية 43 امرأة، فاز منهن ثماني نساء، وتم تعيين 25 امرأة لاحقاً بقرار حكومي كعضوات مجالس بلدية بالاستناد إلى صلاحية مجلس الوزراء تعيين عضوين في المجلس البلدي إذا وجد ما يبرر ذلك.

وفي العام 2003 دُمجت البلديات، وتقلص عددها ليصبح 99 بلدية، وترشح للانتخاباتها 46 امرأة، فاز منهن، كما هو مبين في جدول (1)، خمس نساء. وعُيّن لاحقاً 98 امرأة في عضوية مجالس بلدية بقرار حكومي.

### جدول (1)

#### مشاركة المرأة في عضوية المجالس البلدية 1995-2003

العام	عدد المرشحات	عدد الفائزات	عدد المعينات
1995	19	*10	23
1999	43	8	25
2003	40	5	**99

(\*) من بينهن إيمان فطيمات التي فازت برئاسة بلدية الوهادنة بمحافظة عجلون.

(\*\*) من بينهن رنا الحجايا التي عُيّن رئيسة بصفتها مهندسة لمجلس بلدية الحسا بمحافظة الطفيلة.

وفي العام 2007 عدّل قانون البلديات لمنح المرأة كوتا بنسبة لا تقل عن 20% من مجموع مقاعد المجلس البلدي، مع الاحتفاظ بحقها في المنافسة على جميع مقاعد المجلس، ما شجع 380 امرأة على الترشح، فاز منهن، كما هو مبين في جدول (2)، 23 سيدة تناقسياً، وبلغ عدد مقاعد الكوتا 218 مقعداً. كما ترشحت ست نساء لرئاسة بلديات، فازت منهن رئيسة بلدية واحدة، وبذلك ارتفعت نسبة المشاركة النسائية في عضوية المجالس البلدية بشكل ملحوظ.



## جدول (2)

### مشاركة المرأة في المجالس البلدية في ظل الكوتا النسائية 2007-2013

العام	عدد المرشحات	عدد مقاعد الكوتا	عدد الفائزات تنافسياً	عدد المعينات	النسبة المئوية من مجموع عضوية المجالس البلدية
2007*	380	218	23	7 (أمانة عمان)	25%
2013	355	270	56	-	29%

(\* ) ترشحت في انتخابات 2007، ست نساء لرئاسة مجالس بلدية، فازت منهن المهندسة رنا الحجايا برئاسة بلدية الحسا بمحافظة الطفيلة.

وفي انتخابات 2013، جرت انتخابات المجالس البلدية في ظل رفع الكوتا النسائية من 20% على الأقل من عضوية المجالس إلى ما لا يقل عن 25% من عضويتها، وارتفعت نسبة النساء من مجموع عضوية المجالس البلدية إلى 29%.

إن القراءة العميقة للمراحل المفصلية لتطور المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من شأنها أن توفر مؤشرات كمية واضحة للإنجازات التي حققتها المرأة عبر تلك المراحل، بل وتوفر أيضاً صورة للمكتسبات التي حققتها المرأة على الصعيد السياسي. حيث تنوعت هذه الإنجازات بين حصولها على حقها في الانتخاب والترشح في الانتخابات البرلمانية والبلدية، وصولاً إلى شغلها مناصب دبلوماسية ووزارية مختلفة.

## جدول (3)

### نسبة مشاركة المرأة في المناصب العليا في القطاع العام (2015)<sup>(3)</sup>

النسبة المئوية %	المجال/القطاع
47.7%	وزارة التربية والتعليم
24.0%	وزارة الصحة
16.5%	وزارة الخارجية

(3) حبر، / <https://www.7iber.com/>

النسبة المئوية %	المجال/القطاع
16.8%	رئاسة الوزراء
0.00%	وزارة الداخلية
19.6%	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
24.2%	وزارة المياه والري
14.0%	وزارة الأشغال العامة والإسكان
9.5%	وزارة البيئة
6.1%	وزارة الشؤون البلدية
13.6%	وزارة الزراعة
4.8%	الديوان الملكي

ولكن رغم كل هذه التطورات، ما زالت المرأة بعيدة عن أخذ دورها الحقيقي في المناصب القيادية، تعيقها أعراف ومفاهيم اجتماعية بحاجة إلى تغيير. فنلاحظ في الجدول (1) حول نسبة النساء في المناصب العليا في القطاع الحكومي تدني نسبة مشاركتها، فإذا استثنينا وزارة التربية والتعليم (قراءة النصف) تتدني نسبة مشاركة المرأة لتصل إلى الصفر في وزارة الداخلية.<sup>(4)</sup>

تري، ما الذي جعل من مشاركة المرأة في الحياة السياسية متدنية مقارنة بالرجل؟ هل ارتبط الأمر بالتشريعات القائمة والمعتمدة وطنياً في هذا الإطار؟ أم ارتبط ذلك بتلك الصور النمطية والأطر الاجتماعية

(4) في العام 2005 تم تعيين د. سهير معاينة بوظيفة حاكم إداري لتكون أول سيدة أردنية تشغل هذا المنصب في وزارة الداخلية، إلى أن تمت إحالتها إلى التقاعد مطلع 2015، وفي بيان صحفي لها احتجت على من أسمتهم لوبي وزارة الداخلية مؤكدة بأن وزارة الداخلية تمارس «سياسات تسعى إلى إجهاد دور المرأة وحرمانها من المضي في دعمها لتولي منصب هام مثل حاكم إداري».

المحاطة المنسوجة اجتماعيا وحددت ما هو مقبول وما هو مرفوض من المرأة أن تقوم به في كافة الأصعدة بالتركيز على المشاركة في الحياة السياسية والحكم المحلي؟

في إطار المراجعة الخاصة بالمرأة الأردنية والحكم المحلي من حيث حجم ونوعية هذه المشاركة في الحكم المحلي، فقد أكدت العديد من الدراسات على تميز هذه المشاركة، آخذين بالاعتبار طبيعية التحديات التي تواجه المرأة على هذا الصعيد، ومن ذلك على سبيل المثال:

- تهميش رئيس وأعضاء المجالس البلدية لهن، وعدم معرفتهن بمهام عضو المجلس البلدي والتنافس العدائي بينهن وتدني ثقتهن بأنفسهن؛
- قلة مواردهن المالية ومحدودية مهارتهن في مجال الاتصال والتواصل والقيادة بشكل عام وهو ما يحول دون مشاركتهن بفاعلية في الاجتماعات والأنشطة الشعبية؛
- حصر اهتمامتهن في النشاطات الاجتماعية والبيئية والنظافة والخدمات العامة كالصرف الصحي والإنارة وتعبيد الطرق والمشاريع الاستثمارية؛
- القضايا الخاصة بالمرأة والقضايا السياسية لم تحظ سوى باهتمام عدد محدود منهن؛
- يرى رؤساء وأعضاء وموظفو البلديات، أن العضوات يركزن على مصالحهن الشخصية والأسرية والعائلية والمالية، مقارنة بالرجال الذين يتمتعون بأنهم أكثر فاعلية وتواصلا مع المجتمع المحلي والموظفين، ولديهم القدرة في التأثير في الآخرين ويتمتعون بخبرة العمل العام.

«عضويتي في مجلس بلدية المفرق الكبرى على مدار دروتين يعتبر كسر للصورة النمطية للمرأة في منطقة عشائرية»

عبير نصير، عضو مجلس بلدي سابق، أيار 2017

## السياق الراهن لمساواة النوع الاجتماعي ومشكلاته

يسعى هذا القسم إلى تسليط الضوء على أحد أهم المجالات التي لعبت وما زالت تلعب دورا كبيرا في رسم معالم خريطة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية بالتركيز على الحكم المحلي. ويتمثل هذا المجال بالنوع الاجتماعي ومفاهيمه وممارساته التي شكلت بمجملها معيقات ومحددات على النحو التالي:

- المرأة نفسها من حيث مستوى تمكينها على صعيد المعرفة والمهارات والتوجهات المسلكية التي تمتلكها (موقفها وإيمانها ومستوى ثقتها بأهمية مشاركة النساء في الحياة السياسية وطبيعة التحرك والدعم الذي توفره لمثيلتها المرأة في هذا المجال).
- الثقافة المجتمعية السائدة التي تفرض رؤية ضيقة ومؤطرة بمضامين النوع الاجتماعي لأدوار المرأة في المجتمع.
- القوانين والتشريعات التي تميز ضد المرأة بصورة مباشرة وغير مباشرة وعلى مستوى النص والتطبيق في آن واحد (السياسات الإجرائية).
- الكيفية التي تتبناها المؤسسات العامة والخاصة في تصميم الخطط والموازنات والأسس التي تعتمدها.

«... لم أكن أعرف أن بإمكانني أن أقدم اعتراضا للبلدية.. ولم أكن أعرف أن المرأة بإمكانها أن تتراأس بلدية أو أن تكون عضوا في مجلس بلدي أو مجلس محافظة..»

سييدة من مجتمع محلي علان، مجموعة نقاش مركزة،  
مشروع مدن آمنة، جمعية نساء للتنمية الثقافية، 2017

فعلى صعيد النوع الاجتماعي ومفاهيمه وممارساته، ودوره في تأطير مشاركة المرأة في العمل السياسي بأشكاله المختلفة، فقد تتمطت المرأة الأدوار الجندرية المحيطة بها بحيث أصبحت هذه الأدوار بمثابة قالب يقاس فيه كل ما يصدر عن المرأة من سلوك ومواقف. وتتنوع أطراف المعادلة التي تلعب دورا هاما في تعميق فلسفة النوع الاجتماعي في هذا المجال على النحو التالي:

المرأة نفسها	<p>حيث ما زالت المرأة تعاني من موقف المرأة منها ومن أدوارها، وما زالت المرأة منمطة بأطر النوع الاجتماعي في حكمها على مثيلتها المرأة، بحيث أصبح نضال المرأة في مسيرتها السياسية على سبيل المثال موجها نحو المرأة نفسها بتوجهاتها المسلكية ومواقفها من نفسها، وثقتها بنفسها، ومستوى ونوعية المعارف والمعلومات التي تمتلكها حول العمل العام بشكل عام وحول العمل البلدي» ... أدرسي وضعك... ما الذي يميزك عن الآخرين..... يجب أن يكون لديك رصيد من العمل العام والخبرات... ادرسي التشريعات والقوانين المرتبطة بالحكم المحلي جيدا.. استفيدي من الخبرات السابقة للنساء المشاركات في المجالس المحلية..»</p>
	<p>حنان فاعوري، عضوة مجلس بلدي سابق، بلدية السلط الكبرى 2013-2017</p>

موقفه من مشاركة المرأة المتأطر بالصورة النمطية التي يحملها تجاه أدواره مقارنة بالمرأة وأدوارها. «... أنتن يالنسوان اسكتن... شاوروهن وخالفوهن... هكذا كانت ردود فعل أعضاء المجلس البلدي عندما كنت أنا أو أي من زميلاتي السيدات يطرحن رأيهن في جلسات البلدية».

حنان فاعوري، عضوة مجلس بلدي سابق،  
بلدية السلط الكبرى 2013-2017

هذا ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن الحديث عن النوع الاجتماعي ومفاهيمه وممارساته وما يرتبط به من ثقافة مجتمعية يطول كثيرا؛ إلا أنه ولغايات الاستجابة لمتطلبات الورقة الإرشادية فسيتم التركيز على مكوناتها الرئيسية. فعلى صعيد القوانين والتشريعات، ناقشت العديد من المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية مجموعة القوانين والتشريعات المجحفة بحق المرأة،<sup>(5)</sup> ونفذت العديد من البرامج والمشاريع الهادفة للتوعية بهذه القوانين من جانب، ولتشخيص وتحليل الآثار المترتبة على المرأة والمجتمع كنتيجة لتطبيق هذه القوانين والتشريعات.

## الموازنات والسياسات العامة لمجالس المحافظة

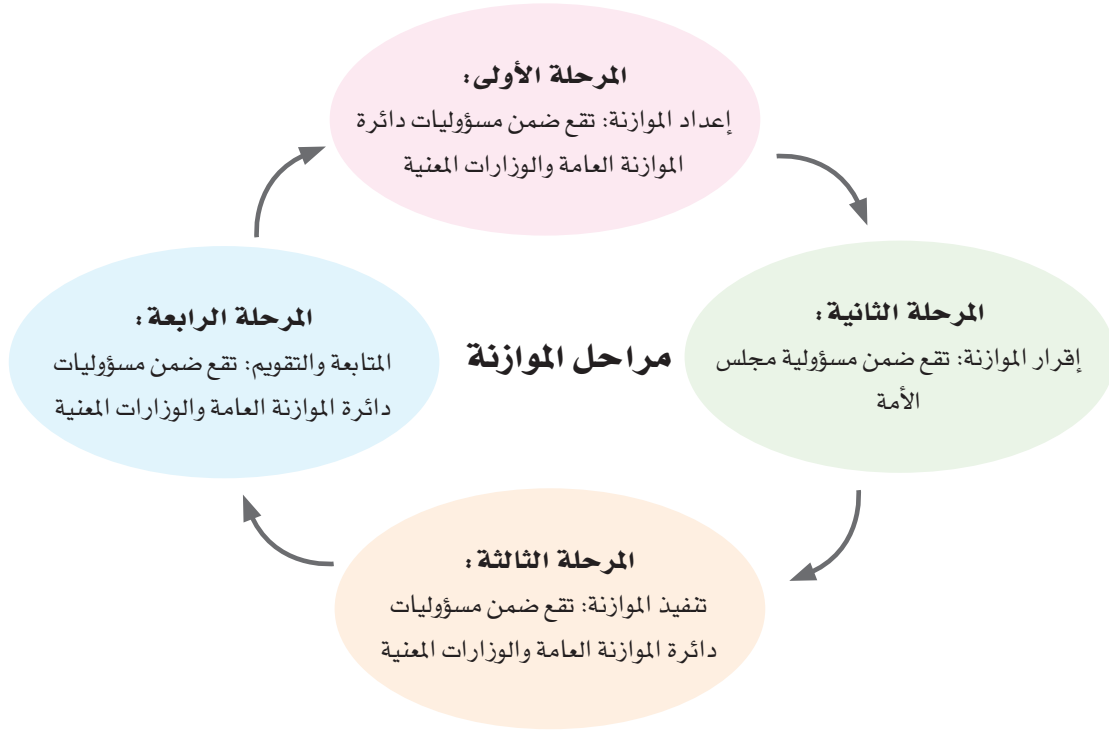
بما أنه ليس من اختصاصات مجالس المحافظات إقرار تشريعات أو اقتراحها، فإن دورها ستركز بدرجة رئيسية على الجانب التنموي بأبعاده المختلفة والتي ينص عليها قانون اللامركزية لسنة 2015. من هنا، فإن دور المرأة الأكثر جدوى يتمثل في اقتراح برامج وأنشطة ووأوجه إنفاق للموازنات أكثر استجابة لاحتياجات المرأة ومعززة لمفاهيم وممارسات النوع الاجتماعي المختلفة.

إن التجربة التي سيخوضها أعضاء مجالس المحافظات في مجال تحديد أولويات الإنفاق لموازنات محافظاتهم، ستكون الأولى من نوعها بالنسبة لهم. ولذلك سنتناول موضوع الموازنة العامة للدولة لا سيما من حيث مراحل الإعداد وتبيان متطلبات أن تكون الموازنة العامة مستجيبة للنوع الاجتماعي كتمهيد لتوضيح الدور المطلوب على صعيد موازنة المحافظة حتى تكون هي الأخرى مستجيبة أيضاً للنوع الاجتماعي.

(5) للمزيد من المعلومات حول القوانين المجحفة بحق المرأة، يمكن مراجعة لائحة مطالب اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وشركائها لعام 2017 (لائحة غير منشورة).

تعدّ الموازنات العامة أداة تخطيط مالي الغرض منها تحقيق الأهداف الوطنية الموضوعية، وبالتالي لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.<sup>(6)</sup> وهذا يعني أن مستوى عدالة تحديد أوجه صرف المال العام ستعكس بشكل مباشر على العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين فئات المجتمع والتي من أبرزها المرأة، فحجم المخصصات في الموازنة المتعلقة بالصرف على تمكين المرأة ستؤثر على مكانة المرأة في المجتمع إن كان في التعليم والتدريب أو المشاريع الإنتاجية أو المشاركة السياسية. لذلك فإن تعزيز مشاركة المرأة في وضع الموازنات العامة مسألة ضرورية لضمان استجابتها للنوع الاجتماعي ومراعاتها للاحتياجات الخاصة بالمرأة. وهذا يعني أن مجالس المحافظات وفي المقدمة النساء فيها، لها مصلحة في التنسيق مع أعضاء مجلس الأمة من أجل الدفع بموازنات تراعي المعايير المنشودة.

تمر الموازنة العامة في الأردن، بأربع مراحل أساسية، كما هو مبين في الشكل (1).



الشكل (1): مراحل إعداد الموازنة العامة

(6) دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي، دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن، 2015.

... يتم إعداد الميزانية من قبل الرئيس وعرضها علينا كأعضاء مجلس محلي في البلدية.. وتخلو الميزانية من أية بنود ذات علاقة بالمرأة بل وحتى يتم التعامل مع النقاش المطروح من قبل أي من الأعضاء حول تخصيص أية بنود للمرأة باستخفاف...»

حنان فاعوري، عضوة مجلس بلدية السلط، 2013-2017

في كل مرحلة من هذه المراحل، يجب التأكد من أن الموازنة العامة مستجيبة للنوع الاجتماعي أي أنها تأخذ بعين الاعتبار وتراعي الاحتياجات الخاصة بالمرأة ودورها في المجتمع، فيجب على الموازنة العامة تخصيص الموارد المالية المتاحة بما يضمن تحقيق عدالة ومساواة النوع الاجتماعي من خلال:

- **تمكين المرأة اجتماعياً:** في التعليم والصحة والبيئة والحماية من العنف والإعاقة وكبر السن.
- **تمكين المرأة سياسياً:** تعزيز مشاركتها السياسية والحزبية وصنع القرار وتبوء المراكز القيادية.
- **تمكين المرأة اقتصادياً:** في سوق العمل والفرص الاقتصادية المتاحة.<sup>(7)</sup>

من الملاحظ أن سياسات وضع الموازنة العامة في الأردن ما زالت بعيدة عن الاستجابة للنوع الاجتماعي لأسباب عدة منها:

1. ضعف تحليل الموازنة من منظور اجتماعي بهدف تحديد أثرها على المرأة ودورها في المجتمع.
2. السياسات الراهنة لتخصيص الموارد ما زالت بعيدة عن ضمان عدالة النوع الاجتماعي.
3. العمليات الراهنة للموازنة لا تعمل على تضمين النوع الاجتماعي بشكل منهجي.
4. ضعف مشاركة المرأة في مراحل الموازنة العامة، فمع أن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة قد تأسست بقرار من مجلس الوزراء في 1996/9/21 كمرجع رسمي لكافة شؤون المرأة إلا أن دورها في وضع الموازنات ما زال ضعيفاً.
5. الصورة النمطية التي يحملها القائمون على العمل العام من الذكور والنساء على حد سواء حول أهمية إدماج وتعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي وممارساته في الموازنات الخاصة بالمؤسسات العامة كافة.

(7) المرجع السابق.

لذلك لا بد من تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار حول الموازنة العامة لضمان تحقيق موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي.

هناك أسئلة مهمة يمكن طرحها لمعرفة مدى استجابة الموازنة للنوع الاجتماعي:

- على ماذا سيتم صرف الموازنة (مجال الإنفاق)؟
- ما الاحتياجات الخاصة بالمرأة في هذا المجال؟
- هل تم أخذ هذه الاحتياجات بعين الاعتبار في الموازنة؟
- ما تأثير الموازنة بشكلها الحالي على المرأة؟
- ما المطلوب تغييره؟

## الحكم المحلي: المطلوب عمله

عندما يتم تغييب نصف المجتمع فمن البديهي أنه تم تغييب نصف طاقته في كل شيء، أي تغييب نصف طاقته الفكرية والأدبية والفنية والعلمية والإنتاجية. إن تغييب نصف المجتمع، هو إضعاف طاقته الحيوية

إلى النصف، فهو مجتمع يقف على قدم واحدة يسهل هزه وتعثره. المطلوب عمله هو معالجة هذا التغييب خدمة لمجتمعنا بتحقيق عدالة النوع الاجتماعي، وهذا يتطلب العمل على تعزيز الإنصاف والمساواة ما بين دور المرأة والرجل في المجتمع مقدرين الاختلاف في احتياجات كل منهما.

إن أفضل مدخل ممكن لتغيير الواقع القائم هو الموازنة؛ إن قدرة النساء الأعضاء في مجالس المحافظات على التأثير في موازنة المحافظة لتصبح مستجيبة للنوع الاجتماعي سيساهم في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وذلك بضمان إدماج برامج

«... ترشحت للمجلس البلدي... وكان أكبر تحدي لي هو موقف النساء من مشاركتي.. كان ذلك بمثابة صدمة بالنسبة لي.. لم أكن مستعدة نفسياً لمثل هذا التحدي وما زلت أعاني من موقف النساء من مشاركتي في هذا المجال حتى بعد انتهاء الدورة التي التحقت بها»..

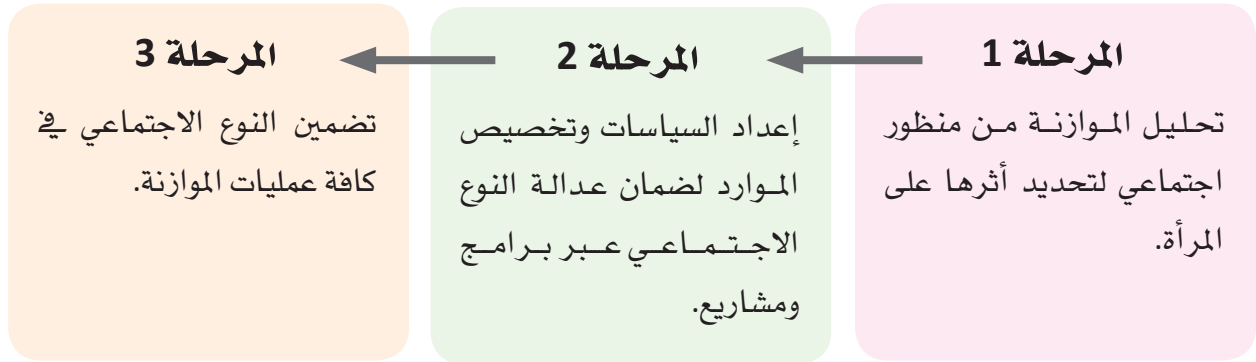
عضوة مجلس بلدي سابقة، الطفيلة، 2014



ومشاريع في مخصصات الموازنة تعمل على تمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، بحيث تستهدف البرامج والمشاريع تحقيق ما يلي:

1. تغيير الفهم السائد لأهمية دور المرأة في المجتمع.
2. تمكين المرأة على مستوى المعرفة والمهارات والتوجهات السلوكية المناسبة.
3. تعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار حول قضايا الشأن العام.
4. ضمان تلبية الخدمات العامة للاحتياجات الخاصة بالمرأة كما في مجالات التعليم والصحة والأمن والحماية والبيئة والمواصلات العامة وغيرها.

ولكي لتصبح الموازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، يجب أن تمر كما هو مبين في الشكل (2)، بالمراحل الثلاث الأساسية التالية:<sup>(8)</sup>



الشكل (2): المراحل الثلاث للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

ينص قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 في المادة (6/أ) من القانون على تشكيل مجلس «يسمى (مجلس المحافظة) يتألف من عدد من الأعضاء ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري». وفي المادة (8) من القانون تم توضيح مهام هذا المجلس والتي منها:

- إقرار مشروع موازنة المحافظة ضمن السقوف المحددة من وزارة المالية/الموازنة العامة.
- الاطلاع على كيفية تنفيذ الموازنات السنوية لجميع بلديات المحافظة.
- إقرار المشاريع الخدمية والاستثمارية المحالة إليه من المجلس التنفيذي.

(8) المرجع السابق.

- إقرار المشاريع التنموية التي تعود بالنفع العام.
- وضع التوصيات والمقترحات للجهات المختصة بما يكفل تحسين أداء الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة العاملة ضمن المحافظة لضمان تقديم أفضل الخدمات.

ونلاحظ هنا أن مجلس المحافظة هو صاحب الصلاحية في تحديد أوجه صرف موازنة المحافظة وإقرار المشاريع الخدمية والاستثمارية والتنموية، ومراقبة أداء تقديم الخدمات، وبالتالي فإن فرصة التأثير في موازنة المحافظة لتصبح مستجيبة أكثر للنوع الاجتماعي وتلبي احتياجات المرأة من ناحية، والتأثير في المشاريع التنموية وكيف تستهدف تمكين المرأة من ناحية ثانية، يتوقف على دور مجلس المحافظة. وهنا يأتي دور المرأة لتلعب دورها كاملاً للعمل باتجاه الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وإقناع زملائها بهذا التوجه الحيوي.

ويحفظ قانون اللامركزية الحق للنساء في التمثيل بمجالس المحافظات ليس فقط من خلال التنافس المفتوح على مقاعد الدائرة، وإنما أيضاً من خلال الكوتا النسائية المخصصة للمرأة وأيضاً من خلال نسبة من المقاعد الخاضعة للتعيين. وتحدد الأحكام القانونية التالية المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس المحافظة، حيث تنص المادة (6/ج) على ما يلي:

1. مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و(د) من هذه المادة، يضاف للنساء ما نسبته 10% من عدد المقاعد المخصصة لأعضاء المجلس المنتخبين يتم ملؤها من المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات في المحافظة من غير الفائزات ولهذه الغاية يقرب العدد إلى أقرب عدد صحيح.

2. تنظم جميع الشؤون المتعلقة بتخصيص النسبة المشار إليها في البند (1) من هذه الفقرة بمقتضى النظام الصادر وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة.

كما تنص الفقرة (د) من المادة نفسها على أنه:

د- يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير (الداخلية) ما لا يزيد عن 15% من عدد أعضاء المجلس المنتخبين أعضاء في المجلس على أن يخصص ثلث هذه النسبة للنساء.

وكما يبين الجدول (4)، فإن عدد مقاعد المرأة في المحافظة المختلفة تتراوح ما بين حد أدنى هو 10% في محافظة الكرك، وحد أعلى هو 15.9% في محافظة العقبة، هذا في حين أن المتوسط العام على صعيد المملكة لعدد النساء في مجالس المحافظات هو 15.9%. ومع أن هذه النسبة تعد صغيرة جداً مقارنة مع حصة المرأة في المجالس البلدية، إلا أنها تحفظ للمرأة حداً أدنى من المقاعد المحجوزة للمرأة، والتي يتعين استثمارها على

أفضل وجه حتى لا تغيب المرأة عن صناعة القرارات الخاصة بمحافظتها، وتؤثر إيجابيا في المجتمع من خلال تعزيز دور المرأة وتغيير التوجهات المسلكية السلبية نحو هذا الدور.

#### جدول (4)

توزيع أعضاء مجالس المحافظات حسب المحافظة وعدد الدوائر الانتخابية  
وعدد المقاعد الخاضعة للانتخاب والتعيين وحصص النساء فيها لسنة 2017

النسبة المئوية للنساء	مجموع النساء	مجموع مقاعد المحافظة	الكويتا النسائية	عدد النساء المعينات	إجمالي عدد المعينين	عدد المقاعد	عدد الدوائر	المحافظة	الرقم
%12.1	8	66	5	3	8	53	32	العاصمة	1
%13.2	5	38	3	2	5	30	13	الزرقاء	2
%10.7	3	28	2	1	3	23	12	البلقاء	3
%15.0	3	20	2	1	2	16	07	مادبا	4
%11.8	6	51	4	2	6	41	30	إربد	5
%12.5	3	24	2	1	3	19	07	عجلون	6
%13.6	3	22	2	1	3	17	07	جرش	7
%13.6	6	44	4	2	5	35	18	المفرق	8
%10.0	3	30	2	1	4	24	10	الكرك	9
%15.8	3	19	2	1	2	15	07	الطفيلة	10
%15.0	3	20	2	1	2	16	09	معان	11
%15.9	3	19	2	1	2	15	06	العقبة	12
%12.9	49	381	32	17	45	304	158	المجموع	

فعلى سبيل المثال؛ لنفترض بأنه تم تخصيص نصف مليون دينار في موازنة المحافظة لبناء مركز جديد للرعاية الصحية. الخطوات التي علينا اتباعها هي كما يلي:

1. تحليل الموازنة من منظور اجتماعي لتحديد أثرها على المرأة وذلك من خلال طرح أسئلة على شاكلة:

- هل الموقع الذي تم اختياره لبناء المركز الصحي سهل على المرأة الوصول إليه؟ هل هناك مواصلات سهلة لحركة الأم مع أطفالها؟ هل هناك أكثر من نوع مواصلات متوفر (باصات - سيارات أجرة - سرفيس)؟ هل حركة المواصلات متقطعة أم دائمة؟
- هل الموقع الذي تم اختياره آمن للمرأة؟ هل هو في منطقة معزولة؟ هل المكان فيه تواجد دوري لرجال الأمن؟ هل ستكون المرأة مع أطفالها آمنين أثناء التنقل من وإلى المركز الصحي؟
- هل تصميم المركز يلبي احتياجات المرأة وأطفالها؟ هل هناك غرفة خاصة للرضاعة وتغيير حفاظات الرضع؟ هل مواقع حمامات النساء بعيد عن الرجال لتأمين الخصوصية؟ هل حمامات النساء مجهزة لتلبية احتياجات الأطفال المرافقين للمرأة؟ هل هناك خدمات متوفرة مثل مياه الشرب؟ هل هناك مقاعد مناسبة وكافية للمرأة وأطفالها؟ هل زمن تقديم الخدمة مناسب للمرأة بحيث يمكنها الاستفادة من الخدمة ورعاية اهتماماتها ومشاكلها الأخرى؟

مثل هذا التحليل يساعدنا على تحديد المشكلة أو المشكلات التي قد تواجه المرأة في هذا المركز الجديد.

2. تحديد البرامج أو المشاريع أو التدخلات المطلوب إعداد سياسات وتخصيص موارد مالية لها لمعالجة المشكلة/المشكلات التي تم تحديدها لضمان عدالة النوع الاجتماعي. على سبيل المثال:

إذا كان موقع بناء المركز الرعاية الصحية الجديد يصعب الوصول إليه ولا يوجد مواصلات سهلة، يمكن حينها العمل على تغيير الموقع وإن تطلب ذلك بعض الزيادة في المخصصات المالية المرصودة. وإذا تعذر الأمر فيجب التنسيق مع النقل العام والخاص لضمان توفير المواصلات المناسبة.

إذا لم يكن الموقع آمناً فيمكن تغييره، وإذا تعذر فيجب التنسيق مع الأمن العام لضمان توفير الحماية اللازمة للمرأة في حركتها من وإلى المركز وفي محيطه.

إذا كان تصميم المركز لا يلبي احتياجات المرأة فيجب تغيير التصميم لضمان وجود الغرف الإضافية للرضاعة والتباعد المناسب ما بين حمامات الرجال والنساء وأماكن الجلوس والانتظار المناسبة وتوفير الخدمات المساندة مثل مياه الشرب وأماكن للعب الأطفال إلى جانب ضمان السرعة المناسبة في تقديم الخدمات مع الحفاظ على جودتها.

**مثل هذا التحديد للبرامج والمشاريع والتدخلات يساعدنا في رسم الاستراتيجيات والسياسات المطلوبة لضمان مخرجات تلبي احتياجات المرأة وتعزز عدالة النوع الاجتماعي.**

3. تضمين النوع الاجتماعي في كافة عمليات الموازنة من خلال تعميم نتائج عملنا على كافة أصعدة وأوجه الصرف للموازنة كسياسة معتمدة لضمان استدامة الأثر المرغوب.

ويمكننا تطبيق المثال السابق على خدمات أخرى أساسية أيضاً؛ فإذا فرضنا بأنه قد تم تخصيص مبلغ معين في موازنة المحافظة لبناء مدرسة جديدة للإناث أو حديقة عامة أو مجمع ثقافي يمكننا اتباع الخطوات ذاتها في عملية تحليل الموازنة وتحديد البرامج وتعميم النتائج على كافة أوجه الصرف.

كن أنت التغيير الذي تريد أن تراه في العالم.

المهاتما غاندي

ولكن علينا أن نعي بأن التغيير المطلوب لن يتحقق ما بين ليلة وضحاها، فهناك دائماً مقاومة للتغيير، هناك دائماً من هو مرتاح ومعتاد على العمل والتفكير بطريقة معينة، فعندما نأتي ونطلب منه العمل والتفكير بطريقة جديدة سيرفض ويقاوم لأن ذلك يتطلب منه بذل الجهد والتركيز بعيداً عن نطاق الراحة الذي تعود عليه. هذه مسألة طبيعية والتعامل معها يتطلب الابتعاد عن التصادم، إنه يتطلب التفكير في كيفية إدارة هذه المقاومة لإحداث التغيير المطلوب خطوة خطوة.

ما ضرك لو أطفأ هذا العالم أضواءه  
كلها في وجهك ما دام النور في قلبك  
متوهجا.

جلال الدين الرومي

التغيير يجب النظر إليه على أنه مسيرة وليس نقلة مفاجئة، وهو لا يحدث بسبب برنامج واحد أو مشروع واحد بل مجموعة من البرامج والمشاريع المتلاحقة التي تبني على بعضها البعض. في المثال أعلاه حول المركز الصحي، قد لا ننجح في تحقيق كل ما هو مطلوب، ولكن أي تغيير يتم إحداثه سيصبح سابقة يمكن البناء عليها لاحقا. كما أننا قد لا ننجح في تعميم الاستجابة للنوع الاجتماعي على كافة أصعدة الموازنة ولكن النجاح في بند سيصبح سابقة يمكن البناء عليها لاحقا وهكذا.

كي نستطيع أن نبني على البرامج السابقة، يجب أن يتم تصميمها وتنفيذها بشكل جيد. في الشكل أدناه تم توضيح كيف يجب أن تكون رؤيتنا الشمولية لمسألة التغيير عبر طرح تدخلات وبرامج ومشاريع. وهي تبدأ:

- بتحديد المشكلة بشكل واضح ودقيق؛
- ثم تحديد الاستراتيجيات التي سيتم التعامل من خلالها مع هذه المشكلة؛
- ثم يتم تحديد ما هي التدخلات/ البرامج/ المشاريع المناسبة استنادا إلى هذه الاستراتيجيات؛
- ثم نبدأ بالتنفيذ لتحقيق المخرجات المطلوبة؛
- وصولا إلى النتائج المرجوة؛
- وبالتالي تحقيق الأثر المطلوب.

## آلية التغيير

الأثر: صحة أسرية أفضل، ومواطنون آمنون، واستفادة أكبر للمرأة من الخدمات العامة.

أصبحت المرأة تستطيع الاستفادة من خدمات المركز الصحي الجديد بسهولة ويسر.

النتائج

تعاون وثيق ما بين  
منظمات المجتمع  
المدني والقطاع  
الخاص لضمان عدالة  
النوع الاجتماعي.

النساء يشعرون  
بالأمان في حركتهن  
من وإلى المركز وفي  
محيطه.

هناك سيارات  
سرفيس وباصات  
نقل خاص لديها  
خطوط سهلة من  
وإلى المركز.

باصات النقل  
العام لديها خطوط  
مواصلات سهلة من  
وإلى المركز.

المخرجات

المجتمع المحلي  
تدخلات لتأمين دعم  
منظمات المجتمع المدني  
والقطاع الخاص لتحقيق  
عدالة النوع الاجتماعي.

الأمن العام  
تدخلات تدعم عمل رجال  
الأمن في توفير خدمات  
الأمن والحماية.

النقل العام والخاص  
تدخلات تيسر العقبات أمام  
النقل العام والخاص لفتح  
خطوط تخدم الموقع الجديد.

البرامج والمشاريع

النوع الاجتماعي  
يجب الأخذ بعين الاعتبار  
الاحتياجات الخاصة بالمرأة  
في تصميم الخدمات العامة.

الحماية  
توفير خدمات الحماية والأمن  
للمرأة أثناء تنقلها وفي محيط  
المركز بالتعاون مع الأمن  
العام.

المواصلات  
دعم وصول المرأة إلى المركز  
الصحي لتلقي الخدمات عبر  
تسهيل المواصلات بالتعاون مع  
النقل العام والخاص.

الاستراتيجيات

تحديد واضح للمشكلة مثلاً:

تجد المرأة صعوبة في الوصول إلى المركز الصحي الجديد لتلقي الخدمة

المشكلة

## الاستنتاجات والتوصيات

يمكن الاستفادة من رسم آلية التغيير أعلاه في تطوير البرامج الانتخابية؛ يمكن مثلا بناء البرنامج الانتخابي على:

- تيسير وصول المرأة إلى الخدمات العامة؛
- تحسين خدمات الحماية للمرأة في الأماكن العامة والمواصلات؛
- خدمات عامة تلبي الاحتياجات الخاصة بالمرأة؛
- خدمات مواصلات أفضل وأكثر أمانا؛
- دعم الأمن العام لتوفير خدمات حماية أفضل؛
- الشراكة بين القطاعات في سبيل تحقيق العدالة والمساواة لجميع المواطنين.

• لا شك أن هناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا كأردنيين رجالا ونساء في سبيل تحقيق عدالة النوع الاجتماعي التزاما بحقوق الإنسان وحقوق المرأة واتفاقيات القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضدها، وذلك في سبيل تفعيل طاقتنا الحيوية بالكامل كمجتمع وإثراء مساهمتنا في المعرفة الإنسانية على صعيد الفكر والأدب والفن والعلم والصناعة وأساليب الحياة.

• هناك فجوات في التشريعات والقوانين بحاجة إلى ردم بتعديلات تحقق عدالة النوع الاجتماعي.

• هناك ضعف في استجابة الموازنات العامة للنوع الاجتماعي ومراعاة الاحتياجات

الخاصة بالمرأة وباقي فئات المجتمع، وهذه بحاجة إلى تدخلات تعزز هذه الاستجابة وتعممها.

• التغيير مسيرة تتحقق خطوة بخطوة عبر تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع وتدخلات متلاحقة تبني على بعضها البعض.

• التأثير في الموازنة العامة للمحافظة هو الطريق المثلى للمرأة كعضو في مجالس المحافظات لأنها تستطيع من خلالها تحسين الخدمات العامة لتصبح مستجيبة للمرأة، وطرح برامج ومشاريع لتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وعليه، فهناك عدد من التوصيات العامة التي يمكنها مساعدة المرشحات لعضوية مجالس المحافظات في تطوير برامجهم الانتخابية:



التغيير يحتاج إلى برامج ومشاريع لا إلى شعارات رنانة، ويجب على هذه البرامج والمشاريع أن تكون:

- قابلة للتطبيق على أرض الواقع.
- تتناول المشكلات خطوة بخطوة.
- تبني على بعضها البعض.

وبرامج كهذه كي يكتب لها النجاح، لابد أن يتم تصميمها وتنفيذها بالتشاور والتعاون والشراكة مع كافة القطاعات (الحكومية والخاصة والمدنية). وبالتالي على المرشحة أن تبدأ قبل حملتها الانتخابية بالإعداد لبناء الشراكات لتصميم البرامج وتوزيع مسؤوليات التنفيذ. هذا يعني أنه في حال فوزها في الانتخابات، ستكون جاهزة للعمل مباشرة على تحقيق ما وعدت به الناخبين في حدود الوقت المتاح للمنصب، الأمر الذي سيعزز:

- فرص إعادة انتخابها في المرة القادمة.
- تغيير رؤية المجتمع التقليدية لدور المرأة.
- تعزيز مكانة المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بناء الشركات يحتاج إلى تكثيف التواصل مع كافة فئات وقطاعات المجتمع:

- مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والخاصة؛
- ومع المرأة والشباب والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.

ولكي يكون هذا التواصل مثمر، فهو بحاجة إلى إدارة جيدة تضمن استمراره ومعالجة العقبات التي قد تظهر فيه، وبما أن هذا التواصل مكثف ومع الجميع، فأفضل منصة له هي طرح البرامج والمشاريع والتدخلات المشتركة (والتي هي في نهاية المطاف سبيلنا إلى التغيير). إن العمل على تكثيف التواصل بين فئات وقطاعات المجتمع سيؤدي إلى زيادة المعرفة والفهم بطبيعة ما نواجهه من مشكلات وتحديات وما نمتلكه من قدرات، ما سيقود إلى تمكيننا من تعظيم المصلحة العامة والخاصة للمجتمع.

**التوعية المستمرة للمجتمع بأهمية عدالة النوع الاجتماعي وتأثير التمييز والعنف ضد المرأة على قدرة المجتمع إطلاق قدراته الحقيقية في كافة المجالات.** على هذه الحملات أن تؤكد حقيقة التشارك ما بين المرأة والرجل في المجتمع، وأن اختلاف الأدوار لا يلغي العدل والإنصاف، وأن عرقلة دور المرأة الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع ليس من العدل والإنصاف في شيء.

**العمل على إيصال المرأة إلى مراكز صنع القرار فيما يتعلق بتخصيص بنود الإنفاق في الموازنات العامة**

لتحسينها بحيث تصبح مستجيبة للنوع الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية لهذا الدليل والمتعلقة بالتشريعات والسياسات والموازنات العامة ومدى استجابتها للنوع الاجتماعي في إطار الحكم المحلي، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:



## نموذج لبرنامج انتخابي لعضو مجلس المحافظة:



## المراجع

1. أ.د. نظام بركات، واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، 2016.
2. عريب الرنتاوي وآخرون، تطور الحياة الحزبية في الأردن: دراسة تاريخية تحليلية 1921-2016، مركز القدس للدراسات السياسية، 2017.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، واقع مشاركة وتمثيل المرأة في المجالس المحلية، 2016.
4. نهى المعايطة، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية وإنجازات المرأة، الاتحاد النسائي الأردني العام، 2002.
5. إميلي نفاع، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية وصنع القرار، مؤسسة أنيرا، د.ت.
6. لائحة مطالب اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وشركاؤها لعام 2017.

7. دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع مشروح الإصلاح المالي، دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن، 2015.
8. واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي، اليونيفم وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، 2007.
9. مقابلات شخصية معمقة مع: عبير نصير عضوة مجلس بلدية المفرق الكبرى، وحنان فاعوري عضوة مجلس بلدية السلط الكبرى.